http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2212) السنة الثامنة - الجمعة (5) آب 2011

### وزيـر للدولة يهدد باللجوء إلى القضاء لاسـترداد منصبه

# الشلاه يهاجم الترشيق: تقليص الكابينة الحكومية مخالف لمبادرة بارزاني

**متابعة/ المدى**

اعتبر قيادي في ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الخميس، الترشيق الوزاري مخالفة لاتفاقيات أربيل، واصفا مطالبة وزير الدولة للشؤون الخارجية علي الصجري بإلغاء قرار الترشيق في نفس الجلسة التي يصوت خلالها على مجلس السياسات الإستراتيجية العليا بـ"المنطقي والصحيح"، معتبرا أن الترشيق والتصويت على مؤسسة ضخمة تناقضا من كل العملية السياسية.

وقال علي الشلاه إن "منطق وزير الدولة للشؤون الخارجية علي الصجري بشأن إلغاء قرار الترشيق الوزاري في نفس الجلسة التي يصوت فيها على مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، أجده كنائب ومواطن عراقي صحيح ومنطقي"، مبينا أن "الكتل السياسية تتحدث عن ترشيق الوزارات وتعود في الوقت نفسه لتشكل مؤسسة عملاقة وضخمة مثل مجلس السياسات العليا".

وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية علي الصجري قد طالب، أمس الأول، البرلمان بإلغاء قرار الترشيق الوزاري في الجلسة نفسها التي يصوت خلالها على مجلس السياسات، وفي حين اعتبر أن المجلس يعد منافيا لمبدأ الترشيق، أشار إلى أن وزارته تعتزم تقديم دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية بهذا الشأن.

وأضاف الشلاه أن "وزير الدولة للشؤون الخارجية سيحرج جميع الأطراف في حال قدم طلبا للمحكمة الاتحادية بهذا الشأن"، معتبرا أن "قضية الترشيق قضية قانونية وأخلاقية، كونها رؤية مواطنين يجب أن تحترم".

وأوضح الشلاه أن "الكتل السياسية كانت تتباحث منذ أشهر على حجم الحكومة الحالية، ثم عادت الآن إلى إقرار تصغير الحكومة"، معتبرا أن "ترشيق الحكومة إلى هذا الحجم، يشكل إخلالا باتفاقات أربيل".

وأكد القيادي في ائتلاف دولة القانون أن "موقف ائتلافه هو الالتزام بما تم الاتفاق عليه في أربيل"، موضحا أن "الترشيق الحكومي والتصويت على مؤسسة ضخمة كمجلس السياسات فيه تناقض من كل العملية السياسية".

وأشار إلى أن التناقض موجود أيضا في جميع الذين صوتوا للترشيق، والذين كانوا يزايدون على مطالب الشارع العراقي بالترشيق، لينطلقوا فجأة بالحديث عن مؤسسات تضاف بطريقة غير مدروسة"، معتبرا أن "مجلس السياسات يضاف لأغراض سياسية فقط، مما يشير إلى عدم التوافق بين المنطقين".

ولفت الشلاه إلى أن "الاتفاقات التي جرت لدى رئيس الجمهورية، قسم كبير منها كان سياسيا"، مبينا أن "هناك حديثا كان يجري حول توازن وموازنة، حتى أصبحنا في الفترة الأخيرة نتحدث بمنطق طائفي عن عدد الموظفين السنة والشيعة في الدوائر".

الصجري قال أمس إن "سعي الكتل السياسية واتفاقها لإقرار وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية يعد فعلا منافيا لمبدأ الترشيق الوزاري ودوافعه الذي تبنته الكتل النيابية والقوى السياسية مؤخرا"، معربا عن استغرابه من "ترشيق وزارات الدولة التي تقدر ميزانيتها بمليوني دولار وتشكيل هيئة غير دستورية تتمثل بمجلس السياسات الذي تقدر ميزانيته بستة ملايين دولار سنويا".

واعتبر الصجري أن "هذا الأمر لعبة سياسية وعملية مجاملة وإرضاء كتل على حساب المال العام"، مطالبا "مجلس النواب بإلغاء قرار الترشيق في جلسة إقرار مجلس السياسات الإستراتيجية".

وتساءل الصجري "إذا كان أمر مجلس السياسات محسوما ضمن اتفاقية أربيل، فإن كل الوزراء في حكومة الشراكة الوطنية أيضا جاءوا اثر اتفاقية كونهم يمثلون مكونات وقوى شعبية وسياسية".

ولوح الصجري بـ"تقديم وزارة الدولة للشؤون الخارجية شكوى لدى المحكمة الاتحادية اعتراضا على شمولها بقرار الترشيق الوزاري خاصة وأنها تعمل بموجب قانون ضمن هيكلية وزارة الخارجية لأكثر من ٣٠ عاما".

وكانت الكتل السياسية العراقية، أعلنت امس الاول الأربعاء (٣ آب ٢٠١١)، اتفاقها على أن يتم إقرار مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي من المتوقع أن يرأسه زعيم القائمة العراقية أياد علاوي، في البرلمان بعد تقديمه من قبل رئيس الجمهورية.

وصوت مجلس النواب العراقي خلال جلسته الـ١٥ التي عقدت في ٣٠ تموز الماضي، بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي على آلية ترشيق الحكومة باستثناء وزارات الدولة لشؤون المرأة وشؤون مجلس النواب وشؤون المحافظات كمرحلة أولى، وهو اجراء نال رضا جميع الكتل السياسية.

وأكد مجلس النواب، في ١٧ تموز الماضي، وصول رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي لترشيق الحكومة إلى ٢٩ وزارة على مرحلتين، مؤكداً أن الأولى تشمل جميع وزارات الدولة باستثناء شؤون البرلمان وشؤون المحافظات وشؤون المرأة على أن يشرع البرلمان قانون وزارة المرأة لتصبح وزارة بحقيبة كاملة، فيما أشار إلى أن مجلس الوزراء سيتألف من ٣٠ عضواً ضمنهم رئيس الوزراء ونوابه.

يذكر أن البرلمان العراقي منح، في ٢١ كانون الثاني ٢٠١١، خلال جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة، الثقة لحكومة غير مكتملة يرأسها نوري المالكي، تتألف من ٤٣ وزارة. وكانت اغلب الكتل السياسية أعربت عن تفاؤلها لموافقة البرلمان بالأغلبية على مشروع الترشيق الوزاري، معتبرة انها نقطة تحول باتجاه بناء دولة المؤسسات، بينما أعربت شخصيات أن هذه الخطوة تعوزها الآليات المناسبة لتحقيق الترشيق والذي بات مطلبا لأبناء الشعب كافة.

وأكد النائب عن كتلة شهيد المحراب علي شبر عن "أن الخطوة الأولى غير متكاملة حيث تحتاج هذه المسألة الى آليات هادفة لتحقيق الترشيق الحقيقي كونه مطلبا ورغبة جماهيرية، هناك أجندات لبعض الكتل التي لا تريد ان تخسر شيئا فالكتل السياسية يسعى كل منها الى ان يكون في الموقع المؤثر، كما و نأمل أن يكون الوزراء أكفاء قادرين على قيادة وزاراتهم".

وفي خصوص رغبة الكتل السياسية لإجراء الخطوات القادمة من الترشيق أبدى شبر تخوفه من رغبة بعض الكتل بإجراء الترشيق من دون ان تخسر ما تمتلكه من مناصب داخل الوزارات، وقال "نحن في شهيد المحراب تنازلنا عن منصب نائب رئيس الجمهورية من دون ان نطالب بمناصب أخرى تساويه، إلا أن بعض الكتل الأخرى ترفض ان تتنازل عن مناصبها من دون ان يتم تعويضها في أماكن أخرى".

ومن جهة أخرى أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي "أن الترشيق الوزاري يمر بعدة مراحل: الاولى تمثلت بإلغاء الوزارات التي لا تمتلك قانونا والتي جرى الموافقة عليها بالأغلبية داخل مجلس النواب، أما بالنسبة للخطوة الثانية فتتمثل بدمج الوزارات ذات الاختصاص المتشابه، ومن المقرر أن تتم إضافة مرحلة ثالثة تتمثل بالترشيق داخل الوزارة الواحدة بغية تقليص كوادر الوزارة الواحدة والقضاء على البطالة المقنعة وستتضمن هذه الخطوة ترشيقا افقيا يهدف الى ترشيق الوزارات الخاصة، وترشيقا عموديا يطال اصحاب الدرجات الادنى من الدرجات الخاصة كمدراء الشعب والاقسام على سبيل المثال".

وفي سياق متصل أكد عضو تحالف الوسط النائب مطشر عليوي السامرائي "حقيقة ان الذي يجب ان يقال ان الترشيق الوزاري خطوة سابقة لأوانها وبالرغم من ان البرلمان قد ذهب مع إرادة رئيس الوزراء كونها مطلبا جماهيريا،وكما ذكر المالكي ان اغلب مؤسسات الدولة تعاني من الترهل".

وأكد السامرائي "ان التوازن هو مبدأ موجود في الدستور وهو مهم، الحكومة ليست حكومة كفاءات فلم تأخذ بنظر الاعتبار عامل الكفاءة، وفي تقديري اذا سارت الامور على ما يرام فيما خص التوازن السياسي فستكون الخطوة الثانية قريبة اما اذا لم تحقق التوازن فاعتقد أنها ستأخذ وقتا طويلا" وتابع السامرائي، أن المالكي أكد على أهمية التوازن السياسي في الخطوة الثانية، إلا أن البعض يتحدث عن ان من الممكن ألا تتجاوز وعود المالكي في مسالة التوازن حدود الأوراق التي كتبت عليها".

---

### اثر حدوث اشتباكات مسلحة

# الجيش يفرض إجراءات مشددة على منطقة الغزالية

**متابعة/ المدى**

أفاد مصدر في الشرطة العراقية، أمس الخميس، بأن القوات الأمنية فرضت إجراءات أمنية مشددة في منطقة الغزالية غرب بغداد، على خلفية الاشتباكات التي حدثت أمس بين مسلحين وعناصر الجيش العراقي.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله"، أن "قوة من الجيش طوقت، صباح الخميس، منطقة الغزالية غرب بغداد، ومنعت المواطنين من الدخول إليها أو الخروج منها بعد إغلاق منافذها، كما بدأت بحملة دهم وتفتيش فيها".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "هذه الإجراءات تم اتخاذها على خلفية الاشتباكات التي حدثت أمس بين مسلحين مجهولين وعناصر في الجيش العراقي".

وكان المصدر ذاته أفاد في بادئ الأمر، بأن جندياً ومسلحاً قتلا فيما أصيب عنصران من الجيش أحدهما ضابط برتبة نقيب باشتباك بين دورية للجيش ومسلحين غرب بغداد.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين اشتبكوا، في ساعة متقدمة من ليل أمس، مع دورية للجيش العراقي في منطقة الغزالية غرب بغداد، مما أسفر عن مقتل أحد عناصر الدورية وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة بينهم ضابط برتبة نقيب"، مبيناً أن "عناصر الجيش تمكنوا من قتل أحد المسلحين خلال الاشتباك".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث، ونقلت جثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي والجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثاً عن منفذي الهجوم".

وشهدت بغداد، أمس الأول، مقتل اثنين من حراس دائرة الإصلاح في سجن تسفيرات الرصافة شرق بغداد، بتفجير عبوة ناسفة عند بوابة مكتب المدير العام، فيما عثر على جثة عميد ركن منتسب لوزارة الدفاع قتل طعناً بسكين داخل منزله في منطقة شارع فلسطين شرق بغداد.

من جهتها رفضت عمليات بغداد، أمس الخميس، التعليق حول الإجراءات التي اتخذتها قوات الجيش في منطقة الغزالية.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي تصعيداً بأعمال العنف التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، بمن في ذلك من قضوا بأسلحة كاتمة، في وقت ينتظر فيه العراقيون حل الخلافات السياسية واكتمال تشكيل الحكومة المتمثل ببقاء الوزارات الأمنية شاغرة.

وتشكل الأجواء الأمنية في أحياء بغداد إحدى التحديات التي تواجه الحكومة بعد الانسحاب الاميركي والذي من المقرر أن يكون نهاية العام الحالي. الصحوات، من جانبها، رحبت ببقاء بعض القوات الاميركية، وذلك لعدم جاهزية القوات العراقية.

ويقول مستشار الصحوات أبو عزام التميمي "بالرغم من إنني اشكك بالرحيل الكامل للقوات الاميركية، ولكن مع افتراض الأمر فهو سلبي، ولازالت هناك فجوات بين القوات الأمنية من جهة، وسكان المناطق من جهة أخرى". ويصف مستشار الصحوات في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" الإبقاء على الاميركان في بغداد بالمفيد، مستدركا بالقول "يجب أن يكون العدد محدوداً جدا على قدر الحاجة، وان يعملوا تحت إمرة العراقيين وتوجيهاتهم وبشكل كامل"، محذرا من خروج القوات الاميركية الكامل من بغداد في ظل الظرف الراهن والذي من شأنه إثارة أعمال العنف مرة أخرى تحت أي مبرر. وبالرغم من ذلك إلا أن التميمي يؤكد تضاؤل الوجود الاميركي في مناطق بغداد وان القوات الأمنية العراقية هي المنتشرة بشكل فعلي فيها، ويقول "إن من يقوم بالعمليات في جميع أحياء بغداد هم الشرطة والجيش، أما الاميركان فأنحسر دورهم إلى حد كبير وهم يسندون العراقيين ويدربونهم فحسب".

القيادي في جبهة الحوار محمد سلمان يؤكد في تصريح سابق لـ"المدى" أن الطريق الأمثل لإحداث استقرار امني يكون من خلال التغييرات على مستوى القيادات الأمنية باتجاه التوازن، إلا انه شدد على وجود مفاوضات بدأت تأتي بثمارها بين التحالف الوطني والعراقية بخصوص التوازن في الأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أنه "سواء إن كان الخروج الاميركي نهاية العام أو بعد سنوات فيجب إحداث التوازن وفي حال عدم حدوثه ستتجدد المطالبات بالأقاليم، الأمر الذي يؤدي إلى تشظية العراق وتقسميه".

بالمقابل يؤكد ائتلاف دولة القانون وجود مناطق في بغداد لا تزال تعتبر نفسها أنها فوق القانون، الأمر الذي سوف ينتهي مع الانسحاب الاميركي، داعيا المواطنين هناك إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية من اجل حماية بغداد من العناصر الإرهابية والميليشيات التي لازالت تنشط في بعض أحياء العاصمة.

ويتهم القيادي في دولة القانون سعد المطلبي في اتصال هاتفي سابق مع "المدى"، جهات سياسية لم يسمها بالسيطرة على بعض المناطق ومصادرة أصوات سكانها وتجنيدها لمصلحتها ومن ثم التعاون مع القوى الإرهابية من اجل زعزعة امن العاصمة، ويتابع "هذه الجهات السياسية مع التنظيمات الإرهابية عملت على إخراج مناطق كثيرة في العاصمة من سلطة القانون وبدأت تتحكم فيها بمفردها"، ويحذر المطلبي من "أن هذا الأمر لن يستمر، وان الحكومة ستضرب بيد من حديد على كل من تسوّل له نفسه لزعزعة الأمن وإقامة الاضطرابات في العاصمة".

---

### الزاملي: نطالب بحصة الصدريين في الأمنية

# التحالف الوطني يجدد ترشيح الياسري لحقيبة الداخلية

**متابعة/ المدى**

كشف عضو في مجلس النواب العراقي ومقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي أمس، الخميس، عن أن التحالف الوطني سيبقي على مرشحه لحقيبة الداخلية الفريق توفيق الياسري كونه يتمتع بالمواصفات التي تم الاتفاق عليها في توفرها بمرشحي المناصب الأمنية.

وكان اتفاق قضى قبل يومين لقادة الكتل السياسية بتقديم مرشحين جدد للمناصب الامنية التي تدار بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي ومستشار الامن القومي.

وقال سلمان الموسوي إن "التحالف الوطني كان قد اجمع في وقت سابق على ترشيح الفريق توفيق الياسري لمنصب وزير الداخلية على اعتباره شخصية اختصاصية وكذلك مهنية وغير منتم لأي حزب سياسي".

وأوضح الموسوي أن "التحالف الوطني سيبقي على الياسري مرشحا لحقيبة الداخلية"، لافتا الى أنه "لم يصر الى الان الاتفاق على استبدال مرشح حقيبة الامن الوطني رياض غريب من عدمه".

وصوت مجلس النواب العراقي في ٢١ من الشهر الماضي على منح الثقة بالأغلبية الكبيرة للحكومة التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي، التي تكونت من ٤٢ وزارة، وبنيابة روز نوري شاويس وزير التجارة وكالة، وحسين الشهرستاني لشؤون الطاقة، وصالح المطلك، فيما تولي المالكي إضافة الى منصبه رئيسا للوزراء مناصب وزير الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

وتسود خلافات أشهر حول المرشحين للحقائب الأمنية التي لا تزال شاغرة، وخاصة حقيبتي الداخلية والدفاع، إذ ان الأولى من حصة التحالف الوطني والثانية من حصة ائتلاف العراقية بشرط منحها لمستقلين، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت وفق مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على أن يتسنم مرشح من قبل التحالف الوطني وزارة الداخلية، مقابل تقديم القائمة العراقية شخصية لشغل حقيبة الدفاع، ولكن رئيس الحكومة نوري المالكي شدد على أن يكون المرشح مستقلاً.

اكد عضو التحالف الوطني والنائب في البرلمان عن حزب الفضيلة الإسلامي جعفر الموسوي هو الآخر ان كتلته متفقة على ترشيح توفيق الياسري لمنصب وزير الداخلية.

وقال الموسوي امس التحالف الوطني بات متفقا على ترشيح الياسري كوزير للداخلية سيما انه يتمتع بمقبولية داخل القوى السياسية وبالتالي لاتوجد أية إشكالية لتسنمه المنصب المذكور."

وبشان مطالب بعض الكتل السياسية بالحصول على مناصب أمنية في المؤسسات الامنية قال ان هذه المطالب هي مشروعة، ومبنية جميعها على الاستحقاق الانتخابي بالاضافة الى ان اجتماع قادة الكتل بحث مسالة اجراء التوازنات داخل المؤسسات الحكومية.

من جانبه جدد القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني حاكم الزاملي مطالبة كتلته بإستلام مناصب في وزارة الدفاع ووكيل الداخلية.

وقال الزاملي: التيار الصدري من أكثر الكتل التي تهمشت، وانسحبت من الحكومة في الفترة السابقة، وتعرض التيار الى إقصاء بمعارك مفتعلة،" مبيناً ان لدى كتلته (٤٠) نائباً و(٨) وزراء ومن استحقاقاتنا مناصب مهمة في وزارة الدفاع ووكيل الداخلية."

واضاف النائب عن الوطني:"التيار الصدري لا يطالب بمكاسب ذاتية، كما اننا لم نتفاوض على هذه المطالب،" مشيرا الى ان اهم شيء للتيار هو تحقيق التوازن وتسمية الشخصيات الكفوءة بالمناصب. التي تشغلها.

وكان القيادي في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني رافع عبدالجبار قد أكد ان مطلب التيار بمنصب وكيل وزارة الداخلية إستحقاق إنتخابي.

وقال عبد الجبار إن "مطلب التيار الصدري باستلامه منصب وكيل وزارة الداخلية الاقدم الاداري والمالي استحقاق انتخابي، وان التيار ليس لديه وجود في المناصب الامنية، ومطالبته وتسلمه المنصب الوكيل اسوة بالقوائم الاخرى، وهذا مطروح على طاولة التفاوضات،" موضحاً "مرشح وزارة الداخلية ما زال قيد الدراسة داخل التحالف الوطني، وان قبوله بالمرشح يحتاج الى موافقة جميع الكتل السياسية، وكذلك الحال لمرشح الدفاع."

واضاف النائب عن الوطني:إن "جميع الوزراء من التيار الصدري في السلطة التنفيذية يعملون وانهم مستقلون في وزاراتهم ولا يعملون باسم التيار".